التاريخ 2019/05/27

جامعة البترا

التقرير الصحفي اليومي

الجامعة المتميزة بشهادات محلية و عالمية

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية، وعلم الحاسوب.

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وآدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة و العلوم الطبية.

شهادة الأيزو 9001:2015.

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	المولا يرعى الحملة الرمضانية لنادي موظفي جامعة البترا	9	الدستور
.2	السفير الصيني وأبو غزالة يحضران توقيع اتفاقية حول الذكاء الاصطناعي	16	الدستور
.3	الخلافات العلنية حول "الوطني للتغيير" تنزع عنه زخم الإطلاق	8 أ	الغد
.4	عصر بلقنة الفضاء الإلكتروني: التجزيء الحتمي للإنترنت	14 أ	الغد
.5	عمان الأهلية عضو مؤسس في تحالف MIC	16	الرأي
.6	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

المولا يرعى الحملة الرمضانية لنادي موظفي جامعة البترا

عمان AddustourNewspaper

رعى رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا إطلاق حملة نادي الجامعة الخيرية لشهر رمضان، وتضمنت توزيع طرود على مراكز رعاية الأيتام وجمعيات خيرية، بحضور ممثلي عنها.

وشملت حملة نادي جامعة البترا لهذا العام توزيع طرود على اثنتي عشرة جمعية ومؤسسة عاملة في مجال رعاية الأيتام والأعمال الخيرية.

وهنأ المولا الحضور بحلول شهر رمضان واقتراب عيد الفطر، معبرًا عن اعتزازه بأسرة نادي الجامعة، وأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية في الجامعة ممن ساهموا في إنجاح الحملة، سواء من حيث تقديم التبرعات أم العمل على جمعها.

وقال رئيس نادي جامعة البترا الدكتور أحمد الخطيب إن الهيئة الإدارية للنادي دأبت على تنفيذ حملتين إحداهما في فصل الشتاء والأخرى بمناسبة شهر رمضان، حرصًا من الجامعة على مد يد العون لأبناء الوطن في كل مكان. يذكر أن نادي جامعة البترا يعد من المراكز الفعالة في خدمة المجتمع المحلي، ودعم مراكز الأيتام.

بين «يوبيتيك الصينية» و«تاغ العالمية»

السفير الصيني وأبوغزالة يحضران توقيع اتفاقية حول الذكاء الاصطناعي

عمان

AddustourNewspaper

وقعت شركة طلال أبوغزاله للذكاء الاصطناعي (TAGAI) اتفاقية استراتيجية مع شركة الروبوتيكس الرائدة في الصين «UBTECH» لاستقطاب تكنولوجيا بناء الروبوت إلى المنطقة والاستفادة من التعليم المرتبط بالذكاء الاصطناعي والروبوتوكس.

وجاء التوقيع بحضور بان ويفانغ، السفير الصيني لدى المملكة الأردنية الهاشمية، و الدكتور طلال أبوغزاله.

وحضر حفل التوقيع ممثلا عن UBTECH مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تيري يونغزهو والذي عبر عن ثقته في إمكانيات وقدرات «طلال أبوغزاله للذكاء الاصطناعي» على تعزيز ودعم قدرة طلال أبوغزاله العالمية في تقديم الدورات التعليمية المتقدمة لدى الشركة الصينية في مجال الروبوت لبناء القدرات في هذا المجال التكنولوجي الهام. من جانبه عبر السفير الصيني عن دعمه لهذه الاتفاقية كما ثمن في ذات الوقت التزام الدكتور طلال أبوغزاله الدائم في مجال تعزيز العلاقات بين الأردن والصين.

وتشكل هذه الاتفاقية استمرارا لالتزام الدكتور أبوغزاله في استقطاب أفضل ما تم التوصل إليه في العالم في مجال تعليم التكنولوجيا، كما يعزز من رؤية إنشاء كلية طلال أبوغزاله الجامعية للابتكار، وهي مؤسسة تعليمية تقدم لطلابها أهم التخصصات التكنولوجية ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي و«الروبوتيكس»، بالإضافة الى إنشاء طلال أبوغزالة للاستشارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وهي مزود بخدمات الاستشارات والتنمية ذات العلاقة بالذكاء الاصطناعي. وتعهد الدكتور طلال أبوغزاله بتقديم كامل دعمه والتزامه لهذه الشراكة، معبرا عن اعتزازه بالتعاون مع الصين والتي تعد وجهة رائدة في الثورة التكنولوجية العالمية، مؤكدا دعمه لتعزيز التعاون ما بين الصين والعالم العربي، ومثمنا أيضا أواصر الصداقة التي تربطه مع الحكومة الصينية وشعبها.

وتجدر الإشارة إلى أن علاقة طلال أبوغزالة العالمية مع الصين تمتد على مدار عقود من الزمن من خلال إنشاء عدة مكاتب تابعة لطلال أبوغزالة العالمية في الصين، وكذلك إنشاء مركز طلال أبوغزالة – قسم تأشيرات جمهورية الصين الشعبية، ومركز طلال أبوغزالة كونفوشيوس في الأردن، بالإضافة إلى مبادرة طلال أبوغزاله العالمية التي أطلقت مؤخرا، في إطار تاجي توب والتي تتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا الخاصة بالحواسيب المحمولة الصينية.

وكانت الصين منحت الدكتور أبوغزالة جائزة لدوره الفاعل في تعزيز العلاقات الصينية –العربية.

من التوقيع

تحضيرية التجمع تصدر توضيحا مقتضبا ردا على رسالة المصري

الخلافات العلنية حول "الوطني للتغيير" تنزع عنه زخم الإطلاق

رئيس الوزراء الاسبق طاهر المصري. (ارشيفية)

رئيس الوزراء الاسبق احمد عبيدات (ارشيفية)

عمان- الغد - انعكست الخلافات العلنية حول حيثيات إطلاق "التجمع الوطني للتغيير"، سلبا على الزخم السياسي الذي كان متوقعا أن يرافق إطلاق التجمع الأسبوع الماضي، وذلك بعد أسابيع من التسخين والتسريبات الإعلامية حول موعده ومضامينه، قضية إشهار التجمع، الذي تصدره رئيس الوزراء الأسبق أحمد عبيدات، تمحورت حول غياب شريكه رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري عن المؤتمر، باعتبارهما أحد قطبي التجمع، حتى يوم الإعلان.

ومنذ إطلاق التجمع يوم 20 الحالي، دفع تفاقم التأويلات بشأن غياب المصري، إلى التعبير عن الخلافات بلغة لم تتسم كثيرا بالدبلوماسية بين شخصيات سياسية وازنة ومؤثرة، بدأت منذ إجابة عبيدات عن غياب المصري في المؤتمر الصحفي، ومن ثم إصدار الأخير بيانا تفصيليا يشرح فيه موقفه من التجمع ومقدمات إعلانه، حتى صدور بيان اللجنة التحضيرية للتجمع ليل السبت، إعلانها انقطاع صلة المصري بالتجمع كعضو منضو فيه.

لكن مصادر بالتجمع كشفت لـ"الغد"، أن الخلافات الحقيقية ليست بين شخصي عبيدات والمصري، بل تتعلق بتحفظ الأخير على انضواء أكثر من شخصية وصفت بـ"المعارضة اليمينية" في اللجنة التحضيرية للتجمع، وأن تفصيلات عديدة بين قطبي "التجمع" عبيدات والمصري، رغم انسحاب المصري، لاعلم لبقية أعضاء اللجنة التحضيرية بها، اتخذت شكل مراسلات "ثنائية" يتحفظ كلا القطبين عن الكشف عنها، ولا تتعلق بخلافات شخصية حتما.

وشكلت تمثيلية اللجنة التحضيرية، جدلا أيضا في التجمع قبل إشهاره، حيث عبر المصري عن قلقه من توجهات البعض السياسية فيها، لما سينعكس على القرارات اللاحقة، في الوقت الذي اعتبر عبيدات أن أي تصويت داخل اللجنة سيكون خلاصة لخيار تشاوري.

ورغم ذلك، أكدت مصادر مطلعة لـ"الغد" نقلا عن مقربين من عبيدات والمصري، الاكتفاء بما صدر ووقف التداول بالخلافات حتى الآن، رغم إبداء المصري برسالة خطية لعبيدات أيضا، مخاوفه من التعجل بالاشهار ودلالات التوقيت، والحاجة إلى إحداث توافق على نطاق أوسع في الأوساط السياسية على مبادئ التجمع، مع التأكيد على أن التباين يندرج في إطار اختلاف الرؤى السياسية.

في الأثناء، لم تؤكد أي من المصادر أن أحد أسباب الخلاف غياب دعوة حزب جبهة العمل الإسلامي عن مناقشات التجمع أو الانضمام إليه، مؤكدة أن الدعوة لم توجه رسميا لأي حزب سياسي أو شخصية مباشرة، وأن اللقاءات كانت تتم بمبادرات من عدد من المهتمين بتشكيل إطار سياسي جديد.

في مقابل ذلك، كشفت مصادر لـ"الغد" أن حزب جبهة العمل الإسلامي، أبدى اهتمامه بالتجمع، عبر تقديم لائحة من 10 نقاط للانضمام إلى التجمع كطرف رئيسي، إلا أن كلا من عبيدات والمصري لم يعاودا الاتصال رسميا بالحزب، لمناقشة ذلك، ولم يشارك الحزب فعليا بأي من الاجتماعات أو اللقاءات التشاورية.

وشكل تمثيل عدد من الأحزاب السياسية دون غيرها، سببا للجدال الداخلي أيضا، رغم عدم تمثيلها بالصفة التنظيمية، حيث أكد مصدر حزبي لـ"الغد" أن الأحزاب التي شاركت في التجمع "شاركت عبر صفة الأمناء العامين فقط لها، وليس باسم الحزب كتنظيم سياسي".

ويلفت مراقبون، إلى أن بعض القوى اليسارية والقومية لم تندفع نحو التجمع، بحسب ما علمت "الغد" من مصادر حزبية، على ضوء خلافات سابقة شهدها التجمع الوطني للإصلاح، الذي أطلق في 2011 بقيادة عبيدات أيضا، وذلك على خلفية الخلافات الحادة التي عصفت بالتجمع بسبب الأزمة السورية والمشاركة في الانتخابات النيابية في 2013، حيث كانت الجبهة حينها تتبنى موقف المقاطعة للانتخابات.

وعلى مستوى بيان اللجنة التحضيرية للتجمع، فقد قالت في بيانها ليل السبت، إن المصري رافق مسيرة إنشاء وتشكيل التجمع الوطني للتغيير وساهم في حضور الاجتماعات والترشيحات وفي صياغة البيان الأساسي للتجمع بصفته عضواً في اللجنة التحضيرية المؤقتة، وأن تأجيل موعد الإشهار الأول الذي كان مقرراً عقده يوم السبت الموافق 05/11 ، تم بناء على طلب المصري ، وأن اللجنة التحضيرية المؤقتة اتفقت على يوم الأحد الموافق 05/19 وقبل سفر المصري الأخير إلى إسطنبول وبموافقته.

فيما بين البيان أن المصري "طلب تأجيل المؤتمر الصحفي من يوم الأحد الموافق 05/19 إلى يوم الأثنين 2019/05/20 خوفاً من أن لا يتمكن من الوصول إلى عمان في الوقت المحدد للمؤتمر وقد تم ذلك، ومع ذلك لم يحضر المؤتمر الصحفي"، فيما انتقد البيان ما وصفه بقول المصري "عدم علمه بموعد المؤتمر".

وانتقد بيان اللجنة التحضيرية المصري، حين قال إنه كان بإمكانه أن يُعرب وبكل بساطة عن عدم رغبته بالاستمرار في عضوية التجمع أو أنه لا يستطيع أو لا يريد أن يبقى عضواً فيه. وتحدث البيان عن رسالة بعث بها المصري إلى عبيدات بتاريخ 2019/05/19 يعلمه، بموعده مع الطبيب في 20/5، مبديا "اعتذاره الشديد عن هذا الوضع الحرج والفوضوي لك أولاً ولي ثانياً"، وفقا لنص البيان.

وأكد التجمع في توضيحه، أن عمله "مستمر، وأنه سيضم في عضويته كل من يوافق على مبادئه ومرتكزاته ويختار أن يكون فيه"، مشيرا إلى أن المصري "لم يعد عضوا في التجمع".

عصر بلقنة الفضاء الإلكتروني: التجزيء الحتمي للإنترنت

مايثيو بي* - (ستراتفور) 2019/4/25
ترجمة: علاء الدين أبو زينة

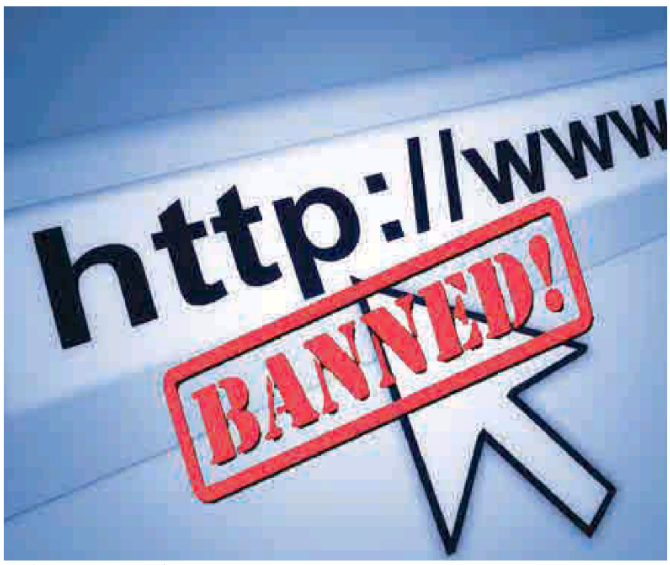

تقوم بعض الدول بإغلاق الوصول إلى أجزاء من شبكة الإنترنت العالمية - (الشبكة)

ولّت إلى الأبد أيام "الغرب المتوحش" التي ميزها وجود إنترنت مفتوح، وستكون الآثار المترتبة على التجزيء المطرد للإنترنت هائلة

مع انتهاء الحرب الباردة، أصبح الإنترنت علامة بارزة على هيمنة أميركا التي مارست "القوة الناعمة" من خلال شركاتها التقنية العملاقة

عنت هيمنة الشركات الأميركية على الإنترنت أن تسيطر الولايات المتحدة بشكل أساسي على مكافئ القرن العشرين للنفط: البيانات

تقوم روسيا وإيران بإنشاء شبكات إنترنت محلية يمكن قطعها عن شبكة الإنترنت العالمية إذا لزم الأمر، مع بقائها متماسكة وعاملة محليا

على الأعمال التجارية -القائمة بشكل

الصورة الكبيرة

سوف يتم تذكر العقود الثلاثة الأولى من تطور الإنترنت كفترة متميزة بشبكة مفتوحة إلى حد كبير، والتي تحكمها القليل من اللوائح -باستثناء الحالات الفريدة مثل حالة الصين. لكن هذه الرواية تأتي الآن إلى نهاية. الآن، تقوم الدول والشركات بانشاء جدران رقمية جديدة أمام الانترنت في كل يوم. وقد أعطيت لهذا المفهوم العديد من الأسماء مثل -الانترنت المقسم، وبلقنة الإنترنت وتجزيء الإنترنت- لكن هذا المفهوم، بغض النظر عن المصطلحات والتسميات، اصبح موجودا هنا ليبقى، ويتسارع.

إضاءات

* انتهت أيام الإنترنت العالمي المتميز بالانفتاح النسبي، بينما تزداد اللوائح والأنظمة والحدود الرقمية في السنوات المقبلة.

* تقود القومية والمخاوف من الاستعمار الرقمي والخوف على الخصوصية إلى "تقسيم الشبكة". ولن تتراجع هذه القوى أو تعكس وجهتها، وانما ستتسارع فحسب.

* سوف تواصل الولايات المتحدة دعم نموذج الإنترنت المفتوح نسبيا، لكنها فهمت بوضوح أيضا أن اتفاقا عالميا يحكم الفضاء الالكتروني سوف يفيد يديها في المنافسة مع الصين.

* سوف تحكم متاهة معقدة من الأنظمة واللوائح والقواعد وتحديات الأمن السيبراني المختلفة الانترنت المستقبل، مما سيجعل الملاحة في هذه المتاهة أكثر صعوبة على الشركات.

* * *

في العام 2001، قال مؤسس شركة أمازون، جيف بيزوس -الذي لم تكن شركته قد حققت أرباحا ربع سنوية بعد- في إحدى المقابلات: "أنا أعتقد بقوة بأن الإنترنت في الحقيقة مخيب. ولا يرقى إلى مستوى سمعته". والآن، بعد 18 عاما، يمكن التركيز على الكيفية التي تصبح بها شبكة الإنترنت "مقسمة". وكان مفهوم "الشبكة المقسمة" splinternet أو "بلقنة الإنترنت" -الذي يصف وضعا تكون فيه شبكة المعلومات الرقمية العالمية مجزأة إلى شبكات اصغر يفعل سلسلة متنامية من القواعد واللوائح والضوابط- موجودا منذ سنوات طويلة. لكننا نتجه الآن نحو النقطة التي يصبح فيها هذا المفهوم حقيقة واقعة.

لقد ولت إلى الأبد أيام "الغرب المتوحش" التي ميزها وجود إنترنت مفتوح. وستكون الآثار المترتبة على الإنترنت بصبح أكثر تنطيها بأطراف هائلة. وسوف ينجم حقل ألغام تنظيمي، والذي سيطرح تحديات جديدة أمام الهيمنة الحالية لشركات الإنترنت الأميركية الدولية، مثل "أمازون"، وهو ما ينطوي على إمكانية ترك الولايات المتحدة بقدرة أقل على ممارسة "القوة الناعمة" من خلال شركاتها العملاقة.

الإنترنت المفتوح يرقد بسلام

تطور الإنترنت بالتوازي مع صعود الولايات المتحدة لتكون القوى العظمى الوحيدة في العالم، وبحدود انتهاء الحرب الباردة، أصبح الإنترنت علامة بارزة على الهيمنة الأميركية. وكان الانترنت قد بدأ كشيء، يدعى ARPANET، وهو من خلق وزارة الدفاع الأميركية، قبل أن يصبح مطروحا للعموم في التسعينيات. ولكن، على الرغم من أن الإنترنت أصبح عالميا، فقد حافظت الولايات المتحدة على دورها باعتبارها مديره الأساسي من خلال عقد "شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة" (ICANN) مع الحكومة الأميركية. ويلعب هذا العقد دورا رئيسيا في إدارة نظام أسماء النطاقات (DNS)، وهو مجموعة من قواعد البيانات المحفوظة في خوادم (سيرفرات) أساسية، والتي تجعل الإنترنت عاملا.

ساعدت سياسة الولايات المتحدة القائمة على ان المعلومات والبيانات هي من حقوق الإنسان، والتي يجب أن تتدفق بحرية بين البلدان والشركات والأفراد، مصحوبا بدور البلد الإداري للإنترنت، في تسهيل الهيمنة الراهنة للولايات المتحدة على قطاع الإنترنت العالمي. وكانت كبريات شركات الإنترنت الأميركية -أمازون، غوغل، فيسبوك، نيتفليكس، وأخريات- قادرة على فرض سيطرتها على معظم العالم متحررة نسبيا من اللوائح المتباينة بحدة أو المنافسين المحليين المؤثرين. وعنت هيمنة الشركات الأميركية أن تسيطر الولايات المتحدة بشكل أساسي على مكافئ القرن العشرين للنفط (المورد الأكثر قيمة في هذا الزمن): البيانات. وتستطيع هذه الشركات تدوير البيانات لصالحها، وقد أصبح الوجود الكلي في كل مكان للشركات الأميركية في بعض البلدان تشبيها بالاستعمار الرقمي، والذي تجسده سيطرة "فيسبوك" على تجارب الهواتف المحمولة في عشرات البلدان من خلال برنامجه Free Basics وسيطرة "غوغل" على الاعلان. وبالإضافة إلى ذلك، كما أظهرت تسريبات إدوارد سنودن في العام 2013، تتمتع أجهزة الاستخبارات وفروع إنفاذ القانون الأميركية بحرية أكثر من الدول الأخرى في الوصول إلى البيانات -بشكل قانون وغير قانوني على حد سواء- بما أن هذه البيانات تعيش في خوادم موجودة في الولايات المتحدة.

هذه الحقيقة المزدوجة -هيمنة الولايات المتحدة على الإنترنت؛ ووصولها الذي لا يضاهى إلى البيانات- تسببت في ردة فعل عكسية ضد نموذج الإنترنت المفتوح. وفي الوقت نفسه، قامت الشركات والدول بتطوير أدوات جديدة جعلت من الأقل كلفة على الدول الاستبدادية تقييد وخنق الحركة الحرة للمعلومات محليا. ومن الأسهل عليها استخدام إيرانية منافسة للتطبيقات الغربية على شبكة الإنترنت الإيرانية المحلية بدلا من الشبكة العالمية. كما فعلت روسيا الشيء نفسه. ولو أن من غير الواضح ما إذا كان اختبار مزعوم لقطع كل وصول الى شبكة الانترنت العالمية الذي كانت قد خططت لتنفيذه في وقت ما قبل الأول من نيسان (ابريل) قد أجري بالفعل.

ربما يكون انشاء روسيا وإيران والصين شبكاتها الخاصة بسبب المخاوف من تدخل البلدان الغربية مجرد قمة جبل الجليد في تطوير الحكومات الاستبدادية شبكات إنترنت محلية قوية للسيطرة على المعلومات. ومع انخفاض أسعار أدوات التحكم في الإنترنت، فإن هذه الأدوات ستصبح في متناول البلدان أصغر وأقل تقدما. ومن بين المرشحين الواضحين لانشاء شبكات إنترنت محلية أو استخدام أنظمة قوية لفلترة الإنترنت، مصر، والمملكة العربية السعودية وتركيا والبرازيل. (تحدثت الأخيرة امكانية زيادة لوائح وأنظمة الإنترنت مسبقا). بل إن روسيا اقترحت شبكة إنترنت حصرية أصغر لدول مجموعة "بريكس" (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا) كوسيلة للانفكاك من الهيمنة الرقمية الأميركية.

القومية والضغط من أجل المزيد من خصوصية البيانات

ليست الدول الاستبدادية فقط هي التي تلاحظ الهيمنة الأميركية على الانترنت. في النهاية الأخرى من الطيف، تدفع خصوصية البيانات، وقومية البيانات والقومية الاقتصادية، بالمزيد من لوائح الإنترنت وضوابطه. وربما يكون هذا صحيحا بشكل خاص في أوروبا. فعلى الرغم من كونها ثرية مثل الولايات المتحدة، كافحت أوروبا لانشاء شركات انترنت يمكنها أن تنافس نظيراتها الأميركيات. وحتى الآن، لا توجد شركات أوروبية تنافس "فيسبوك"، و"غوغل"، و"أمازون". كما أن الدول الأوروبية المفردة أصغر كثيرا من استيعاب شركات مركزة على البلد للتنافس قوة النيران المالية التي يمكن أن يصعها المنافسون الأميركيون في الاستثمارات. وعلى نحو قد لا يكون مفاجئا، بينما ازدادت القومية عبر أوروبا، فكذلك فعلت الرغبة في تخفيف هيمنة الولايات المتحدة على الإنترنت. وتشمل الأمثلة حتى الآن التحقيقات وإجراءات مكافحة الاحتكار ضد "غوغل"، وكذلك اللوائح المتزايدة التي تتطلب توطين البيانات والدعوات الى فرض ضرائب أعلى.

شكلت خصوصية البيانات عنصراً حاسماً في ردود الفعل الأوروبية على تحكم الولايات المتحدة في الإنترنت، وخاصة إصدار الاتحاد الأوروبي في أيار (مايو) 2018 "قانون حماية البيانات العامة" المؤثر بعمق. وقد فرضت الخطة التنظيمية قواعد امتثال جديدة على خصوصية البيانات، بما في ذلك كيفية استخدام البيانات، وأين يتم تخزينها وكيف يمكن أن يعطي الناس موافقتهم على قضايا البيانات. وجاء قانون البيانات العامة مدفوعا في جزء منه بتكتيفات سنودن التي أفادت بأن وكالة الأمن القومي وما يُدعى تحالف "خمس عيون" لتقاسم الاستخبارات كانوا يدخلان الى البيانات على مستوى العالم. وقدم القانون مجموعة هائلة من اللوائح، والتي تتطلب من الشركات أن تبحر بشكل فريد عبر تشريعات كل دولة أوروبية مفردة. وفي حين أن هذا لا يكافئ تماما إنشاء شبكة إنترنت منفصلة كليا

آراء منقسمة حول تقسيم الإنترنت

القت السنتان الأخيرتان ضوءا على وجهات النظر العالمية المنقسمة بحدة حول الكيفية التي يجب أن يُحكم بها نطاق الإنترنت. وفي خمس مناسبات مختلفة، كلفت الولايات المتحدة مجموعة من خبراء الحكومة بتأسيس قواعد واعراف للحكم الرقمي العالمي. وبعد ان فشلت المجموعة الخاصة في القيام بذلك في تموز (يوليو) 2017، لم يتم انشاء مجموعة سادسة. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2018، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون "دعوة باريس للثقة والأمن في الفضاء الإلكتروني"، وهي مبادرة جديدة لتأسيس قواعد دولية للإنترنت، والتي وقعتها أكثر من 50 دولة، و90 من المجموعات غير الربحية والجامعات، و130 شركة خاصة، بما فيها "فيسبوك" و"غوغل".

لكن الولايات المتحدة، والصين وروسيا، لم توقع على مبادرة "دعوة باريس"، كما أعاقت هذه الدول الثلاث أيضا كل جهود الأمم المتحدة في هذا المجال. فبعد كل شيء، تمتد منافسة القوى العظمى المستعرة بين الولايات المتحدة وروسيا والصين إلى الفضاء الالكتروني. وقد تمكنت الولايات المتحدة من ممارسة مقادير هائلة من القوة الناعمة من خلال الإنترنت، ويصبح صعود الصين الآن تهديدا جيوسياسيا أكثر أهمية بكثير للولايات المتحدة بكل الطرق، بما في ذلك في المجال الرقمي. وقد ركزت واشنطن مؤخرا على ضمان أن لا تؤدي الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالفضاء الإلكتروني الى التحدي الاضافي المتمثل في جعل منافسة الولايات المتحدة مع خصمها الصيني أكثر صعوبة.

تسود القوانين المحلية واللوائح الوطنية بقوة في البلدان بسبب المتطلبات المادية للإنترنت الحالي. وبذلك تستطيع الولايات المتحدة والصين وروسيا ان تسلك طرقها الخاصة في الفضاء الإلكتروني. ويعني هذا أن قضايا حكم الانترنت العالمي يرجح أن تبقى راكدة، بينما تستمر المجموعات الأقليمية والمجموعات ذات الاهتمام المشترك، أو الدول ذات النزعات القومية القوية، في إصدار أنظمتها المحلية، وإقامة جدرانها النارية -وفي بعض الحالات، شبكات الإنترنت المحلية التي تكون ذات اتصال محدود بالعالم الخارجي.

مستقبل معقد أصبح حاضرا فعلاً

توفر الصين حالة دراسة جيدة للكيفية التي يمكن أن تؤثّر بها السيطرة على الإنترنت المحلي على هيمنة الشركات الأميركية عندما تُؤخذ هذه السيطرة الى حدودها القصوى. فقد جعل "الحائط الناري العظيم" الصيني وقواعده التكنولوجية القومية بقوة من المستحيل على الشركات الأميركية أن تعمل في البلد. وتحظر الحكومة الصينية صراحة بعض الشركات، في حين تخضع الأخريات لقدر كبير من الرقابة والمراقبة بحيث أنها تختار ببساطة عدم السعي الى دخول السوق الصينية. وقد سمح هذا الوضع للشركات الصينية بأن تهيمن داخل الصين. وأن تتطور وتنمّي السوق المحلي. وحتى عندما حاولت الشركات الأميركية المنافسة، فإنها فشلت. وفي المستقبل، يرجح أن يظهر هذا النوع من السيطرة المحلية في بلدان أخرى تتلهم سياسات انترنت قومية متطرفة، مثل ايران.

يعني هذا، عالميا، ان الأعمال التجارية -القائمة بشكل كامل على الإنترنت أو غيرها- يجب أن تستعد للملاحة وشق طريقها في حقل ألغام يصبح أكثر تعقيدا باطراد من وضع لوائح الانترنت المختلفة، الأشياء قدراً أكبر من البيانات الشخصية المستخلصة من تفاصيلنا الحياتية.

النظر قدُماً

سوف تكافح شركات التكنولوجيا الأميركية من أجل الحفاظ على نفوذها العالمي في عالم يتسم بتقسيم الإنترنت، وحيث تمتلك السيادة الوطنية اليد العليا. وبالنسبة للصين، من جهة أخرى، سيكون هذا السيناريو مفضلا. وعلى سبيل المثال، تشرع شركاتها العملاقة التي تحظى برعاية الدولة، مثل شركتي "تينسينت" و"علي بابا"، في تصدير أنظمة بيئية قامتا ببنائها في الصين الى بعض جيران الصين، وتأخذان بذلك حصة من أسواق كانت تهيمن عليها تقليديا الشركات الأميركية. وربما يتسبب ذلك بنوع من الضربة الارتدادية ضد الاستعمار الرقمي الصيني. ولكن بما أن الصين جديدة على هذه اللعبة بالتحديد، فإنها ستواصل تحقيق تقدم في منافستها على النفوذ مع الولايات المتحدة، حتى لو واجهت حدودا ومعارضة.

النتيجة النهائية هي أن السنوات الخمس والعشرين المقبلة من تنظيم الإنترنت وتغيير المبادئ التوجيهية حول كيفية تدفق المعلومات عبر الحدود سوف تكون أكثر تعقيداً بكثير من السنوات الخمس والعشرين الماضية. ومن غير المرجح أن تتحقق الرؤية المتطرفة للإنترنت المقسم، حيث تنشئ كل دولة شبكتها المحلية الخاصة مع صلات محدودة بالشبكة العالمية. ولن تسمح متطلبات الاقتصاد الحديث ببساطة بتحقق هذا الاحتمال. بدلا من ذلك، سوف يكون مطلوبا من الشركات أن تقفز من خلال المزيد من الأطواق باطراد، وسوف تنمو المطالب المحلية بملكية محلية أو بتنظيم البيانات. وسوف تظل أميركا وشركاتها تطالب بإنترنت مفتوح للجميع -بل وحتى الإقدام على استثمارات كبيرة في تقنيات الأقمار الاصطناعية لمحاولة تحقيق ذلك- لكنها لن تتمكن من منع حدوث ما لا مفر منه.

لقد أصبح عصر الإنترنت المقسم بيننا مسبقاً.

*محلل شؤون الطاقة والتكنولوجيا في مركز "ستراتفور"، حيث يراقب طائفة من القضايا والاتجاهات العالمية، وبشكل خاص، يركز على الطاقة والتطورات السياسية في الدول الأعضاء في منظمة "أوبيك" وتداعيات هذه التطورات على منتجي النفط وأسواق النفط العالمية. يشمل عمل السيد بي دراسات في التأثير العالمي لصعود إنتاج الطاقة الأميركي، والهبوط الحالي لأسعار النفط، وتأثير النفوذ السياسي الروسي على أوروبا من خلال الطاقة، والاتجاهات بعيدة المدى في قطاعات الطاقة والتصنيع.

*نشر هذا المقال تحت عنوان: The Age of Splinternet: The Inevitable Fracturing of the Internet

هوامش:

(1) بوتات الإنترنت، Internet bots، تعرف أيضاً باسم روبوتات الويب أو روبوتات الشبكة العالمية أو ببساطة بوتات، هي برامج تقوم بعمل مهام تلقائية على الإنترنت. وعادة ما تقوم البوتات بإجراء مهام بسيطة ومركبة بصورة مفكررة، بمعدل أعلى مما يمكن أن يقوم به الانسان وحده. الاستعمال الأكبر للبوتات هو فهرسة صفحات الإنترنت، حيث يقوم برنامج بجلب وتحليل المعلومات من خوادم الويب. تلقائيا بسرعة أعلى من سرعة الماسوب. كل خادم بالامكان احتواؤه على ملف يسمى robots.txt، والذي يحتوي على قواعد

«عمان الأهلية» عضو مؤسس في تحالف MIC

Follow @alrai
طباعة
طباعة مع التعليقات

انسخ الرابط
A+ A A-

عمان – الرأي

وقعت اتفاقية شراكة فعلية بين جامعة عمان الأهلية وجامعة MIT الأميركية «المصنفة بالمرتبة الأولى على العالم» في عدة مجالات اهمها نشر الفكر الريادي.

كما تم قبول عضوية جامعة عمان الأهلية كعضو مؤسس في تحالف MIC الذي تقوده جامعة MIT ويضم جامعات ميتشيغان واندیانا وتيكساس الأميركية، وجامعتي ديربي وجنوب ويلز البريطانيتين وجامعة فونتيز الهولندية.

وقالت الجامعة في بيان إنها «بهذا تكون الجامعة العربية الوحيدة في هذا التحالف العالمي».

وكان رئيس جامعة عمان الاهلية الأستاذ الدكتور ساري حمدان التقى بمديرة البرامج الدولية في جامعة MIT سانا ماكدانييل مطلع شهر ابريل الماضي بحضور مدير الاعتماد والتصنيف الدولي في الجامعة الدكتور أنس السعود وتم مناقشة سبل التعاون ووضع الاطر التي أسست لهذه الشراكة المميزة بين الجامعتين.

6. الوفيات

- ريمون ناصيف موسى عكاوي – عبدون
- إيمان ضامن خليل الخوري الهلسه – الصويفية
- انور مخائيل عبدالله حدادين – الصويفية
- زاهر اسعد علي السهلي – المدينة الرياضية
- جميلة عوض حسين درويش – صافوط
- فريال مصطفى محمود الحريري – جمعية آل النبر
- نعيمه محمد ابو عفيفة – الهاشمي الشمالي
- إيمان ضامن خليل الخوري الهلسه – الصويفية
- هيفاء بشارة نقولا ابو حمامة – الفحيص